



اسم المقال: دور التحليل المالي والمحاسبي في تقييم أداء القطاع المالي في مرحلة التهيئة لبرامج الخصخصة نظرة خاصة على مصرف الراشدین العراقي

اسم الكاتب: م. إيناس عبدالله حسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3042>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 00:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراشدین كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



دور التحليل المالي والمحاسبي في تقييم أداء القطاع المالي في مرحلة التهيئة لبرنامج الخصخصة نظرة خاصة على مصرف الرافدين العراقي

إيناس عبد الله حسن
مدرس/قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، الى جانب إظهار دور تلك الأطر في اختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة تمهدًا لدراسة المقومات المحاسبية والمالية لتنفيذ هذا البرنامج على القطاع المالي (المصارف)، وإظهار دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي في تقييم الأداء المحاسبي والمالي له باستخدام مؤشرات تقليدية تضم مقاييس الربحية، مخاطر السيولة ورأس المال وأخرى حديثة تمثل برضى العاملين والعملاء والمجتمع لقياس جودة الخدمة، فضلاً عن إظهار مدى شفافية التقارير المحاسبية.

إذ تم تحديد المشكلة بالسؤال الآتي: "هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي، وبما يسهل التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة المقترن بإعادة هيكلة النظام المالي لمصرف باختيار أفضل الطرق وانسجامها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

وقد أظهرت المؤشرات التقليدية والحديثة النتائج الآتية:

١. ضعف في الأداء المالي لمصرف بسبب انخفاض الربحية وتذبذب السيولة، فضلاً عن عدم كفاية رأس المال.
٢. ضعف في كفاءة إدارة المصرف بما يعكس أثره على كفاءة الأداء المحاسبي من خلال قراراته المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية المعتمدة خاصة في ظل السعي للانظام للأسواق المالية العالمية مع وجود مطلب أساسي بتطبيق معايير محاسبية دولية.
٣. عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف.
٤. عدم فاعلية السياسات التوظيفية الداخلية والخارجية المتبعة من قبل المصرف.

مقدمة

يحتل القطاع المالي بصورة عامة أهمية كبيرة في استراتيجية النمو لدوره في تعزيز المدخرات المحلية والأجنبية وتوظيف الاستثمارات. كما انه يعد المصدر الرئيس لتوفير

- الأموال للقطاع العام للحصول على الاحتياجات المالية الحاضرة وتزداد أهميته من خلال مجموعة اعتبارات تتمثل بـ (7, ١٩٩١) Ive and Others
- هناك عدد كبير من يمثل ويستخدم هذا القطاع وكل واحد منهم يحمل مسؤوليات وأهدافاً مختلفة.
 - يعد التعامل المالي ادات مهمة في التأثير على عنصر المشاركة وفرض الشروط والقيود المؤثرة في حركة الاقتصاد.
 - يعد متغيراً يؤثر ويتأثر بالاقتصاد والسياسة والمجتمع.

و في العراق تزداد أهمية الدور الذي تلعبه المصارف في تحريك الاقتصاد نظراً لانعدام وجود سوق لرأس المال، وعدم كفاءة سوق الأوراق المالية من جهة الى جانب عدم فاعلية الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وصيغة من جهة أخرى، غير أن القيود المفروضة من قبل قانون البنك المركزي، فضلاً عن ضعف رأس المال لهذه المصارف حيث يصل عدد المصارف في العراق ١٧ مصرفًا حكومياً وخاصةً لا يتجاوز رأس مالهم جمِيعاً ٢ مليار دولار، مما يضعف من الدور الذي يمكن أن تؤديه في ظل الانفتاح الذي يشهده العراق ومن ثم صعوبة دخولها إلى السوق العالمية التنافسية دون وجود إصلاحات وإعادة هيكلة لها.

وعند إلقاء نظرة خاصة على مصرف الرافدين بوصفه يمثل جزءاً من النظام المالي العراقي نجد انه يتكون من ١٧٠ فرعاً منتشرة في أنحاء العراق وخارجه وتبلغ ودائعه ٨٠٠ مليون دولار. وهو يمثل ٧٥٪ من قاعدة الودائع في العراق غير انه مثقل بديون تبلغ ٢٠ مليار دولار وهي تمثل سدس الديون الأجنبية على العراق وذلك بحكم مسؤوليته عن الأعمال المصرفية للحكومة السابقة وقيامه بفتح خطابات ضمان لها.

إن ضعف رأس المال من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى ستؤثر في فاعلية الدور المنتظر من مصرف الرافدين في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. ولهذا فإنه لابد من تحسين كفاءة الأداء المالي فيه بما يضمن التحول التكنولوجي ودخول سوق المنافسة العالمية بما يطور مناخ الاستثمار وسوق الأوراق المالية و يؤدي إلى جذب المدخرات المحلية والأجنبية، في خطوة لتكامل الجهاز المالي وتنمية العادات المصرفية(حسين، ١٩٩٦، ٤٨).

ولا يخفى ما لذلك من اثر في توفير السيولة اللازمة لتنشيط الاقتصاد العراقي خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لمصادر التمويل والاتجاه الدولي الجديد نحو مصادر تمويل بعيدة عن النفط.

وباعتبار أن الخخصصة احد أدوات إعادة الهيكلة لهذا تظهر أهمية تحديد البرنامج المناسب لها وبما يتفق مع وضع البيئة المصرفية(عبدالله، ٢٠٠٣، ١). وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى تجارب العديد من الدول في خصخصة القطاع المالي (المصارف): كتجربة المكسيك، هنغاريا، سلوفاكيا، البرازيل، نيجيريا، الهند، تركيا، ايرلندا، إيران، الجزائر، تونس، مصر وسوريا ومارا فق بعض هذه التجارب من تعثرات وأخطاء

والبعض الآخر من نجاحات. فالعبرة في أن مهام الدولة لانتهت ب مجرد الخصخصة لذلك القطاع بل تستمر وتزداد من خلال تحول دور الدولة من الملكية العامة إلى الرقابة (مركز البحث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٦). فعملية التحول الاقتصادي هذه تبقى الدور الفعال للحكومة من خلال المراقبة والسماح بالتدخل لإعادة الإصلاح للسوق عن طريق غطاء الأسعار (Jelic and Others, 2003, 17).

إذ أن اتساع فكرة فشل القطاع تحمّل عليها عدم التخلّي عن دورها في التنظيم وفعالية هذا الدور في التأثير على رفع قوى السوق وتعظيم العائد وتوليد عوائد أخرى أكثر فاعلية (Starr, 1988, 23).

المشكلة

لاشك أن اتجاه العراق نحو زيادة الانفتاح والتعرض للأسواق العالمية والمنافسة الدولية يحتم عليه إجراء عدة إصلاحات لإعادة هيكلة القطاعات غير البترولية لاستطاع مواجهة هذه المنافسة، ونظراً لأنعدام أسواق رأس المال في العراق وضعف أسواق الأوراق المالية من جهة أخرى، فضلاً عن أهمية القطاع المالي بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة في توفير الأموال اللازمة لإتمام عمليات الاعمار بما ينشط النمو الاقتصادي ويحقق التحرر المالي والتجاري، من هنا فإن القطاع المالي (المصارف وتحديداً مصرف الرافدين) يعد اليوم أكثر القطاعات ترشحها لعملية إعادة الهيكلة باستخدام الخصخصة.

ومع الأخذ بالاعتبار فشل عملية خصخصة بعض منشآت القطاع الصناعي والزراعي والسياحي التي حصلت في العراق في فترة الثمانينيات وبغض النظر عن الأسباب والدوافع السياسية التي أدت إلى ذلك الفشل. وبعيداً عن الخوض في سلبيات الخصخصة وإيجابياتها، على اعتبار أنها أصبحت أمراً لا بد منه (الخيون، ٢٠٠٤، ١) في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها العراق اليوم. أصبح من الضروري معرفة كيف نجعل منها خطوة في مصلحة الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أن عملية الاختيار قد تمت إلا أن ذلك لا يلغى أثر تهيئة البيئة الاقتصادية لتنفيذ برنامج الخصخصة ودورها في تسهيل التنفيذ وإنجاحه ويظهر أثر التهيئة من خلال العلاقة الواضحة بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد في تسهيل جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن مصرف الرافدين لاستخدامها في تحديد نواحي القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف بما يسهل الاختيار الرشيد لأسلوب أو شكل الخصخصة الذي سيتلاعّم مع واقع البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق.

من هنا يمكن تحديد المشكلة من خلال السؤال الآتي:

"هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي وبما يسهل تنفيذ برنامج الخصخصة المقترن بإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

أهمية البحث

إن الخخصصة بوصفها برنامجاً اقتصادياً باتت واقعاً في الكثير من الدول سعياً وراء إجراء إصلاحات على القطاعات العاملة فيها، لإعادة هيكلتها بشكل يعزز من نقاط القوة في أدائها المالي، و يجعلها تأخذ دورها الصحيح في التنمية الاقتصادية للدولة، هذا إذا ما تمت بشكل صحيح تحت إشراف ورقابة مستمرة. وانطلاقاً من ذلك لابد من أن يتم التنفيذ بناءً على قاعدة من المعلومات الصحيحة والتي بدورها ستتساعد في التخفيف من النظرة التساؤلية حول الخخصصة والنائمة بسبب الحديث الكبير حول سلبياتها والتجارب الفاشلة التي تمت في العديد من الدول.

من هنا تظهر أهمية البحث تظاهر من خلال مناقشته لفكتين رئيسين تدوران حول:

١. مرحلة التهيئة والإعداد بوصفها خطوة مهمة تسقى التنفيذ لبرنامج الخخصصة وتساعد في تسهيل عملية التنفيذ وإنجاحها، والتي تظهر فاعليتها بما تستند عليه من بيانات ومعلومات دقيقة.
٢. أهمية مصرف الرافين بوصفه يمثل ٧٥٪ من قاعدة الودائع في العراق ودوره في توفير السيولة اللازمة لإنتمام الاعمار والنمو الاقتصادي في ظل غياب سوق رأس المال.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

١. التعريف بمفهوم الخخصصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، ومن ثم دور تلك الأطر في المساعدة باختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخخصصة.
٢. دراسة دور المعلومات التي يقدمها كل من المحل المحاسبي والمالي وإظهار أثرها في تحديد نقاط القوة والضعف لتقييم الأداء المالي والمحاسبي لمصرف بما يهيئ لعملية تنفيذ برنامج الخخصصة بسهولة ونجاح من خلال استخدام نتائج التقييم في اختيار الشكل المناسب للبرنامج بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية أساسية للبحث تتمثل في:

"هناك دور مهم للمعلومات التي يقدمها كل من المحل المالي والمحاسبي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة وغير المنشورة لمصرف الرافين بما يساعد في تقييم أدائه المالي والمحاسبي لتحديد نقاط القوة والضعف والتي بدورها تسهل التهيئة لاختيار الشكل المناسب للخخصصة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق".

منهج البحث

لتحقيق هدفي البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنبطاني في محاولة للتأكد على أسلوب فني يظهر حالات التعامل مع المعلومات المقدمة من المحلل المالي والمحاسبي، لبيان دورها في اتخاذ القرار الخاص في الهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة، والتأكد على أهمية استخدامها بشكل أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد الكلي والجزئي معا.

محتويات البحث

استنادا الى ما نقدم س يتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: التعريف ببرنامج الخصخصة.

المحور الثاني: المقومات المحاسبية والمالية الازمة للهيئة لخصوصة مصرف الرافدين العراقي.

المحور الثالث: اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي.

التعريف ببرنامج الخصخصة

يمكن توضيح هذا المحور من خلال طرح مجموعة من النقاط وكما يأتي:

١. مفهوم الخصخصة

بعيدا عن العرض الرتيب في هذا المجال ومع وجود الكثير من المفاهيم التي عرضها العديد من الباحثين حول الخصخصة فإن ابرز ما لفت نظرنا المفهوم الشامل الذي قدمه الباحث Starr (1988, 1-23) إذ عرض مفهوم الخصخصة من ثلاث وجهات نظر رئيسية شاملة تضم:

❖ الخصخصة كفكرة ويتوضح هذا المفهوم من خلال التمييز بين العام والخاص، إذ إن الاختلاف بينهما كالاختلاف بين المصطلحات المستخدمة لوصف صفات متعاكسة مثل المفتوح والمغلق أو الكل والجزء أو الشفافية واللامفافية.

❖ الخصخصة كنظرية ويتوقف هذا التقسير على عدة رؤى تتمثل بـ:

- إعادة توزيع الملكية في ظل سيادة السوق التنافسية.

- نقل وظيفة الاقتصاد إلى القطاع الخاص بشكل لا يعني معه التخلص من كل الأنشطة لحمايتها من الضغط وبالتالي التأثير على الاقتصاد الجزئي.

- تخفيض أعباء الحكومة من خلال تغيير القيمة السياسية لفهم الأعمال في المجتمع.

❖ الخصخصة كسياسة وذلك على اعتبار أن الحكومة لا يمكنها أن تدير الأعمال كما تديرها المنشآت التجارية بسبب اجراءاتها الواسعة، واضطرارها إلى تقديم إضافات

إلى جانب كل خدمة تقدمها، من هنا فإنها تلجم إلى الخصخصة كأمر يبدو وكأنه الدواء الذي تستخدمه لحل الصعوبات التي تواجهها.

إن أكثر المفاهيم السابقة تماشيا مع دور المعلومات المقدمة من كل من المحل المحاسبي والمالي يتمثل بمفهوم نظرية الخصخصة وذلك يظهر واضحا من خلال اعتبارها أساسا في عملية إعادة التوزيع من جهة ورثنا مهما في إتمام الرقابة عند نقل وظيفة الاقتصاد أو تخفيف الاعباء على الحكومة من جهة أخرى.

٢. العناصر المؤثرة في الخصخصة

إن الأدوات والسياسات التي يمكن استخدامها لإنجاز الخصخصة قد تتأثر بمجموعة من العناصر يمكن تحديدها بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٣)

- الهدف من برنامج الخصخصة.
- الوضع المالي للمؤسسة العامة.
- إمكانية حشد وتعبئة موارد القطاع الخاص.
- الظروف السياسية المواتية.
- ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار.
- تقييد حرية التجارة.
- ما يتعرض له العمال والموظرون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط قاسية من قبل الإدارة الجديدة.

من خلال ما نقدم نجد أن الوضع المالي للمؤسسة يعد عنصراً مهماً ومؤثراً في إنجاز الخصخصة من هنا فان إظهار نقاط القوة والضعف فيه يعد أمرا ضروريا عند إعادة هيكلته، وهذا لا يتم الا بالاعتماد على معلومات موثوقة وصحيحة.

٣. الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة

تعد عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لتأخذ عملية التحول مداها الزمني. ويمكن تحديد أهم الأطر البيئية الازمة لعملية التحول بالاتي: (الريح، ٢٠٠٤، ١-٣)

أولاً- **إطار البيئة الاجتماعية:** ويشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين إذ لابد من توعيتهم بفكرة الخصخصة، لأن الفهم الضعيف قد يؤدي إلى أثار على مدى القبول الاجتماعي وبالتالي مدى التعاون الذي ينعكس أثره على عدم الإقبال على التنفيذ والتشكك بالنتائج.

ثانياً- **إطار البيئة الاقتصادية:** وتعني طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المترابطة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة

ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها وطبيعة الأنظمة المحاسبية المترتبة على ذلك.

ثالثاً- إطار البيئة القانونية: ويطلب إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والمحاسبين والمحللين الماليين والأسواق المالية وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، فضلاً عن مراجعة القوانين الموجدة لتعديلها بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة وبما لا يتعارض مع توجهات الشخصية.

٤. شروط تطبيق برنامج الخصخصة

يمكن تحديد أهم الشروط المطلوب مراعاتها لتطبيق برنامج الخصخصة بالاتي:
(بشير، ٢٠٠١، ٤)

- مراعاة المصلحة العامة إذ لابد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة من الاصطدام بالمصلحة العامة ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال الطريقة أو الأسلوب المعتمد في تطبيق برنامج الخصخصة، ويمكن الإشارة إلى ما حصل في العراق في الثمانينات عندما تم بيع بعض منشآت الدولة لمجموعة من المقربين للنظام السابق وبمبالغ مؤجلة الدفع وصلت إلى نسبة ٧٠٪ من قيمتها.
- تجنب القرار غير المدروس فمن الخطأ التحول إلى الخصخصة دون إجراء دراسات وافية عن طريق جمع المعلومات و التأكد من صحتها للتعرف على المركز المالي أو القطاع المقترح تخصيصه لتحديد نقاط القوة لتطويرها، ونقاط الضعف لمعالجتها.
- التدرج والانتقائية إذ إن التسرع يؤدي إلى إهار حقوق الدولة والوقوع في أخطاء الدول الأخرى والمهمة لانتهئي بانتهاء العملية، وإنما تستمر إلى ما بعد ذلك من خلال الرقابة لضمان عملية النجاح.

ويمكن أن نجد في تجارب الدول الأخرى مجموعة من السمات المهمة التي تسهل لهم خصوصية هذا البرنامج، فضلاً عن الاستفادة من دراسة ما نتج عنها من قرارات للتعرف على مدى مناسبتها للبيئة العراقية وعدم التعجل في إصدار الأحكام العشوائية، وسيتم عرض تجارب بعض الدول في المحور الثالث.

٥. صور الخصخصة وأشكالها

تأخذ الخصخصة صورا وأشكالا تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف نظرية كل دولة لعملية الخصخصة وما تتوقعه منها. ويمكن تقسيم هذه الصور والأشكال إلى ثلاث مجموعات رئيسة وكما يأتي: (عبد اللطيف، ١٩٩٥، ٣٢-٣٤)

أولاً- الخصخصة الصريحة أو الكاملة وتشمل:

- البيع الكلي أو الجزئي للمشاريع العامة وتحويلها إلى الملكية والإدارة الخاصة.
- زيادة رأس مال المشاريع العامة عن طريق طرح اكتتاب في زيادة للمشاريع العامة القائمة بين القطاع الخاص لتمويل التوسعات الجديدة في تلك المشاريع.
- تصفية المشاريع العامة لتحملها الخسائر وعدم الجدوى الاقتصادية لاستمرارها.

ثانياً-الشخصية الجزئية وتشمل:

- احتفاظ الدولة بملكية المشاريع العامة وما يترتب على ذلك من حقوق ومزايا إلا إنها تعهد بإدارتها إلى جهات خاصة ذات كفاءة على أسس ذات ربحية اقتصادية (شخصية الإدارة).
- تأجير بعض المشاريع العامة بعقود إيجار طويلة الأجل إلى القطاع الخاص وفقاً لشروط مناسبة كإجراء التوسعات والإصلاحات والصيانة الدورية المطلوبة وإصلاح الهيكل المالي.
- السماح للقطاع الخاص بإقامة مشاريع جديدة مقابل حق الانتفاع لمدة معينة تعود بعدها ملكية تلك المشاريع للدولة.
- السماح للقطاع الخاص بالقيام ببعض الأعمال المساعدة في المشاريع العامة مثل الصيانة والنقل والترميم والبناء من خلال مناقصات تنافسية
- السماح للقطاع الخاص وتهيئة الظروف له لإقامة مشاريع لإنتاج سلع أو خدمات تتنجها الدولة لمنافستها.

ثالثاً- الشخصية الضمنية أو خصخصة الإجراءات وتشمل:

احتفاظ الدولة بملكية وإدارة المشاريع العامة إلا أنها تقوم بإدارتها على أساس قوى السوق وآلياته وفقاً لمفهوم القطاع الخاص من خلال تبسيط القوانين والنظم الخاصة بالإدارة وتخفيض أو حتى إلغاء قيود الرقابة الحكومية عليها.
والجدير بالذكر أن الشخصية التي تمت في العراق في فترة الثمانينيات كانت من نوع الشخصية الصرحية الكاملة عن طريق البيع الكلي لتلك المشاريع وتحويلها للقطاع الخاص.

المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لشخصية صرف الرافدين العراقي

يمكن تحديد أربعة أهداف رئيسة لبرنامج خصخصة صرف الرافدين العراقي تتمثل بالاتي:
١. رفع كفاءة الأداء المالي للمصرف للدخول في سوق المنافسة العالمية.

٢. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في المصرف.
٣. زيادة فاعلية أسواق الأوراق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.
٤. تنمية الممارسات المصرفية وتطويرها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه لابد من وجود مقومات أساسية تسهل من عملية توفير المعلومات الموثوقة والصحيحة التي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تحديد هذه المقومات بـ:

أولاً- المقومات المحاسبية

أ. **المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة من قبل مصرف الرافدين**
إن المتتبع لما يطبق في العراق من أنظمة محاسبية يجد بأن هناك مجموعة منها تضم:

- النظام المحاسبي الحكومي الموحد المطبق في بعض الدوائر الحكومية كالجامعات ودوائر الضريبة.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمنشآت الاقتصادية العاملة في العراق سواء كانت محلية أم أجنبية.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف الحكومية والخاصة.

والى جانب هذه الأنظمة نجد بأن هناك مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي والتي تتميز بعدم الزاميتها في التطبيق، فضلاً عن أنها في جملتها لا تعدو عن أن تكون مشابهة بصورة أو بأخرى للمعايير المحاسبية الدولية، إذ نجد من خلال مقارنة سريعة أن بعض هذه القواعد جاء مشابه تماماً للمعايير المحاسبية الدولية كالقاعدة ١ قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاء، والقاعدة ٤ المحاسبة لأثر التغير بأسعار العملة الأجنبية، والقاعدة ٩ الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة. وقواعد أخرى نصت صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٢ تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الاحتياطيات المتعلقة بها، والقاعدة ٣ رسملة نفقات الاقتراض. وأخيراً قواعد جاءت بالاجتهاد على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٥ المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية، والقاعدة ٧ كشف التدفق النقدي.

ومصرف الرافدين بوصفه أحد المصارف العاملة في العراق فهو ملزم بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف بالمعايير المحاسبية والرقابية العراقي، من هنا فإن ما يظهر في قوائمه المحاسبية من معلومات سيكون معتمداً على مكونات ذلك النظام من قواعد وأسس محاسبية.

وفي ظل الاتجاه السائد حاليا حول التركيز على استخدام المعايير المحاسبية الدولية وما لذلك من اثر قد ينعكس على دقة القياس لتلك البيانات، إذ أظهرت العديد من التجارب أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية بصورة أو بأخرى يؤثر في النتائج المالية لبعض المنشآت التي تستخدم أنظمة محاسبية محلية كتحويل الخسارة الى ربح وبالعكس نتيجة اختلاف المفاهيم المحاسبية التي تؤدي الى الخلط في تحويل المصاروفات أو الإيرادات (احمد، ٢٨، ١٩٩٥).

بـ. الشفافية في الإفصاح المحاسبي لمصرف الرافدين والآثار المترتبة عليها:

تعد المعلومات المحاسبية من الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات (لوندي، ١٩٩٨، ٢٨). مما يظهر أهمية تطوير التقارير المالية للاستجابة للتغيرات الجديدة في الصناعة المصرفية، بسبب التقدم التكنولوجي لأن بقاءها على ما هي عليه ربما يعرضها للضمور أو حتى للاختفاء، لأنها ستصبح مجرد تكفة مرتفعة (مركز البحث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وهنا ينادي البعض بضرورة التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات ووظيفة استخدامها (____، ٢٠٠٣، ١٩) وقد يكون هذا التمييز مهما للمستخدم الداخلي، أما فيما يتعلق بالمستخدم الخارجي فإنه يصبح سلحاً ذا حدين ولاسيما في ظل عدم الشفافية في العرض المستخدمة في التقارير المالية المنتشرة من قبل المصرف والمتميزة بأسلوب العرض الإجمالي المبتعد عن إظهار الكثير من التفاصيل ذات الأثر الواضح في الحكم على الأداء المالي من جهة واتخاذ القرار المالي من جهة أخرى.

وكون المصرف ملكاً للقطاع العام يجعل من عملية نشر البيانات المحاسبية والتوزع في الإفصاح أمراً غير ضروري من وجهة نظر المسؤولين في المصرف على اعتبار عدم وجود مستخدم خارجي كالمساهم مثلاً هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى عدم وجود الاهتمام من قبل المجتمع للمطالبة بالإطلاع على ما يتعلق بالمصرف من تقارير مالية، من هنا فإن التركيز يكون على مستوى المستخدم الداخلي متمثلاً بالإدارة بشكل خاص وعلى المستوى الخارجي متمثلاً بالجهات الرقابية كالبنك المركزي وديوان الرقابة المالية.

كما أن طبيعة النظام المحاسبي الموحد المستخدم من قبل المصرف يفرض استخدام أسلوب محدد في عرض البيانات بالإضافة إلى استخدام مصطلحات اقرب إلى المثل القومي بما يضع القيود أمام التعامل معها من قبل المستخدم العادي، فضلاً عن أن أسلوب الدمج المستخدم في عرض الموجودات والمصاروفات والإيرادات من قبل المصرف على اعتبار أن تفاصيلها من ضمن البيانات غير المنشورة و المقسورة على الاستخدام الداخلي يضعف من الشفافية في تلك التقارير.

هذا إلى جانب وجود نقص ملحوظ في المعلومات الأخرى: كطريقة احتساب الاندثار المستخدمة، مكونات المحفظة المالية، السياسات المتتبعة في منح القروض وتحويل

أرصدة العملات الأجنبية، المعالير المستخدمة لتقدير أداء المصرف والعاملين فيه وما يقدمه لهم من حواجز ودورات تدريبية لرفع كفاءة العمل وفاعلية العاملين فيه، الإيرادات المحققة من البنود خارج الميزانية، فضلاً عما إذا كان المصرف يقدم خدمات استشارية للمجتمع.

لهذا فإن الشفافية في الإفصاح تسهل من توفير البيانات والمعلومات الازمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة للحكم على مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين بالنسبة لكل من المستخدم الداخلي والخارجي.

ثانياً- المقومات المالية

وسيتم التركيز هنا على عملية تقييم الأداء المالي لمصرف وبالشكل الآتي:

أ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه التقليدي

عند استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم أداء مصرف الرافدين نجد أن هناك مصدرين للمعلومات المستخدمة في هذا التقييم:

المصدر الأول: المعلومات التي يقدمها المحلل المحاسبي بوصفه منتجًا ومستخدماً داخلياً للبيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة وانطلاقاً من كونه يستطيع الحصول على البيانات الداخلية والسياسات والملفات السرية للمصرف بما يساعد في تحديد أوجه القصور في الأداء المالي والمحاسبي للمصرف وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتضمن الآتي:(حسبو، ١٩٩١، ٤٥).

١. هل اختلفت القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها للإدارة العليا للمصرف عن تلك القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها لأغراض النشر أو الجهات الرقابية كالبنك المركزي؟.

٢. ماهي التوقعات التي يمكن حسابها لأثر القواعد الرقابية والنظم والإعفاءات الضريبية المستقبلية على أرباح المصرف وحصته في السوق المصرية؟.

٣. ماهي طبيعة الملاحظات الجوهرية التي وردت بتقارير الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية و البنك المركزي وكيف تم الرد على تلك الملاحظات؟.

٤. ماهي السياسات المتتبعة من قبل المصرف في إعدام الديون وإلغاء التسهيلات الائتمانية وهل تم إعادة النظر في تلك السياسات في السنوات الأخيرة؟.

٥. ماهي سياسة المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة و تلك المنوحة للعاملين بالمصرف بصفة خاصة؟.

٦. ماهي أنواع ورتب الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف في محفظته؟ وبالنسبة للأوراق المالية الحكومية ماهي مدة الاستحقاق وما مقدار معدل العائد الذي يتم الحصول عليه؟.

٧. هل يخطط المصرف لاستهلاك بعض من أصوله وما اثر ذلك على نتائج نشاط المصرف؟.
٨. ما هي سياسة المصرف في اقتناه وتحويل أرصدة العملات الأجنبية الى عملات أخرى؟.
٩. ما هي السياسات الوظيفية التي يتبعها المصرف وما هو حجم الحوافز والمكافآت الدورية وتعويضات ترك الخدمة وغير ذلك من نظم العاملين به؟.

المصدر الثاني: المعلومات التي يقدمها المحلل المالي. وهنا نجد أن أفضل المؤشرات التقليدية في هذا المجال قد تم تحديدها من قبل الباحثين بمؤشرات الربحية ومخاطر السيولة ورأس المال (Megginson, 2004, 8,17).

ويمكن تحديد هذه المؤشرات بالنسبة لمصرف الرافدين للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٧ كما في الجدول الآتي (الشكري، ١٩٩٩، ١١٠، ١٤٧-١١٠):

الجدول ١
المؤشرات التقليدية لأداء مصرف الرافدين العراقي

المؤشرات	النسبة المئوية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٠٥	٠.٠٠٩	٠.٠٠٥	٠.٠١	
	صافي الربح/إجمالي الودائع	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠١	٠.٠٠٦	٠.٠١	
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	٠.٢٣	٠.١٤	٠.١٦	٠.٢٥	٠.٣٨	٠.٣٢	٠.١٧	٠.٢٠	٠.٢٠	
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	٠.٧٠	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.١٤	٠.٠٨	٠.١٩	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠٧	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨

فالتحليل الذي يقدمه المحاسب والمتعلق بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية يعد أكثر دقة من أي تحليل آخر. لكنه في الوقت نفسه لا يغطي عن التحليل الذي يقدمه المحلل المالي إذ يكمل أحدهما الآخر (حسبو، ١٩٩١، ٤٤-٤٥).

غير أن الأمر من وجهة نظر المحلل المالي سيتضمن صعوبة أكبر لانخراط مستوى الشفافية من جهة، وعدم وجود المنافسة في السوق المصرفية العراقية بما يعني انعدام فرص الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى بسبب القيود الحكومية المفروضة.

بـ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه الحديث

إن الاتجاه التقليدي في تقييم أداء المصارف يتمثل بتعظيم العوائد المالية، غير أنها لم تعد المقياس النهائي للأداء، وذلك لأن رضى العميل والمجتمع والعاملين أصبح يحتل مركز الأهمية، على الرغم من أن هذه العناصر لا تظهر في التقارير المالية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٦٥).

كما أن التطور الذي حدث في ثورة القياس أدى إلى ظهور مقاييس جديدة للأداء المالي أعدت بلغة نظم المعلومات الإدارية تضم مقاييس لجودة الخدمة تمثل الاتجاه الحديث للتقييم في صناعة المصارف التجارية، فالمصارف ومع أنها تبدو متماثلة في نشاطها إلا أنها في الحقيقة غير متجانسة فهي تتباين فيما تعرضه من منتجات وفيمما تنتهجه من استراتيجيات في تقديم الخدمات (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وتسعى من خلال ذلك إلى: (Armijo and Jha, 1997, 10).

١. الاستثمار في ظل أقل قدر ممكن من القيود الحكومية بما يحقق الضمان المناسب لهذه العملية.

٢. الالتزام بسياسة الحذر حول منح القروض وتقديم العون المالي لبعض الفئات والتعامل مع ديون القطاعات المختلفة بأولوية تتناسب مع أهمية القطاع في التنمية.

إن استخدام المؤشرات المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمصرف في مجال العاملين من خلال تحقيق نوع من الرضا لدى العاملين وذلك بعد تطبيق القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٩٩٧ اعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ القاضي بتوزيع جزء من الأرباح التي يحققها المصرف عليهم، غير أن الاستثمار بهذه السياسة وفي ظل المستوى الحالي من الأرباح قد يكون ظاهرياً في مصلحة العاملين لكنه في الحقيقة يؤدي إلى استهلاك رأس المال بشكل غير مباشر بما يضعف من التأثير السلبي على المركز المالي للمصرف وإضعاف موقعه في السوق ومن ثم تقييد المنافسة وهذا ينعكس بشكل سلبي على رضا العملاء في المجتمع.

ونجد أن تحرك مصرف الرافدين للتحول إلى مصرف يسعى للربح يحتم عليه الاتجاه نحو الجانب الاستثماري الحديث، فضلاً عن تخفيض عدد العاملين البالغ ٧٣٠٠ موظف في المصرف مع إقرار خطة التقاعد المبكر من قبل الحكومة الجديدة كنوع من الإرضاء الذي يحقق الإنفاق في التعامل معهم في ظل سياسة الخصخصة المقترنة (الخيون، ٢٠٠٤، ١). وفي ظل معايير قياس الأداء المقترنة للمصارف تمهد لخصخصتها والمتمثلة بالكافأة، الفاعلية، الإنفاق في التعامل وحجم القيود الحكومية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٣).

- و بناءاً عليه يمكن تقييم أداء المصرف من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:
- هل هناك تغيير في مؤشرات الربحية ومخاطر رأس المال والسيولة باتجاه ايجابي؟.
- هل حدث انفتاح على السوق المصرفي الأجنبي ومدى تحسن مناخ الاستثمار؟.
- هل توجد تقنية للتدريب والتنمية المؤسسية ومعايير لتحفيز؟.
- هل هناك مراجعة وإصلاحات قانونية وتنظيمية في قواعد البنك المركزي والقوانين الأخرى لتعديلها بما يتناسب والمتطلبات الجديدة؟.

اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي

إن التحرر المالي الذي يشهده العراق حالياً بعد صدور قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات في جميع القطاعات ماعدا الموارد الطبيعية، إلى جانب إمكانية الاستفادة من كامل الأرباح سوف يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية إلى داخل العراق بما يوفر المصدر التمويلي لإتمام عملية الاعمار وخلق فرص عمل جديدة خاصة بعد ارتفاع البطالة في العراق إلى نسبة ٦٠%. وربما تثير مسألة الاستثمار الأجنبي القليل من الحساسية لدى البعض غير أن العديد من الدول كاليونان مثلاً تغلبت على هذه المشكلة من خلال تحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة، ومن ثم ستكون عملية الامتلاك للشركة غير مباشرة من خلال الأسهم أو كما حدث في السعودية عندما سمح للأجانب من المقيمين فقط بالاستثمار بما يؤدي إلى تعبيئة مدخلاتهم لصالح عملية التنمية (أحمد، ١٩٩٥، ٢٨).

كما أن تجربة هنغاريا (9, Jelic and Others, 2003) والمتمثلة بإصدار قانون للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٠ والذي يسمح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من المنشآت في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع النفط والاتصالات بما يشجع الاستثمار وتدفق الأموال الأجنبية وفي الوقت نفسه السماح للعاملين في المنشآت التي تمت خصخصتها بامتلاك ٢٥% من أسهم المنشآت وحسب حجمها.

وإذا ما قارنا ذلك بتجربة المكسيك (3) (Unal and Nararro, 1997, 7, 23) بالسماح للأجانب بامتلاك نسبة ٣٠%， فضلاً عن عدم السماح بتركز قوة امتلاك الأسهم لأي جهة محلية كانت أم أجنبية بأكثر من ٥٠-٥%， مما يظهر دور البيئة القانونية في وضع إطار الصيغة التنظيمية لخصوصية المصادر بما يكفل توفير بيئة أفضل للرقابة تسمح بدعم النظام المالي أمام المنافسة الأجنبية.

إن وجود رقابة فعالة سوف يسمح في وضع معايير تنظيم الاستثمار الأجنبي إلى جانب القوانين التي تفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود جهود محلية لوضع القيود على سلوك المستثمرين بما يدعم نمو سوق رأسمالية للمنافسة تسهم في التحرر المالي وتنظم مناخ الاستثمار (Nellis, 2000, 44, 82)، وما لذلك من آثار مستقبلية

في زيادة الشفافية والمصداقية من جهة وتقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى (Banerjee and Munger, 2002, 24).

إن اختيار الشكل المناسب لبرنامج الخخصصة سيحقق منافع تتمثل بن (Nellis, 2000, 23)

- حماية المستثمرين الأجانب والمحليين.
- تحديد الطريقة المثلثة لتقييم موجودات المنشأة.
- تعديل العقود والاتفاقيات القديمة.

ومن خلال ما تم الحصول عليه من معلومات من كل من المحل المحاسبي والمالي لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف باستخدام كل من المؤشرات التقليدية والحديثة يمكن تحليل نتائج التقييم بالاتي:

- ضعف في الأداء المالي للمصرف نتيجة:

١. انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة إذ بلغ متوسط كل من نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الودائع ١%.
 ٢. تذبذب في السيولة إذ أظهرت النسبة الأولى النقدية إلى إجمالي الودائع متوسط ٢٣% وهو ما يفوق النسبة المعيارية البالغة بين ١٦-١٩% وما يترتب على هذا الارتفاع من ضعف في مجال الاتصالات والتحصيل واستخدام الأساليب التكنولوجية في تداول المعلومات. أما نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات فنجد أنها بلغت ٣٠% إذ قلت عن النسبة المعيارية البالغة بمتوسط ٥٥-٥٠% وبما يعكس على قدرة المصرف على التنبؤ بالظروف المالية المستقبلية.
 ٣. عدم ملاءمة رأس المال إذ يظهر انخفاض واضح في متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والبالغة ٣% في حين أن متوسط النسبة المعيارية في المصارف غير المتعثرة بلغ ٧%.
- ضعف في كفاءة إدارة المصرف:** بما يعكس أثره بشكل واضح على الأداء المالي للمصرف إذ إن سنوات الحصار وحال الاقتصاد المغلق التي كان يعيشها العراق خلال ١٢ سنة الماضية جعلت من أسلوب الإدارة المستخدم في المصرف أسلوب تقليدي قديم في ظل المتطلبات الحالية للإدارة المصرفية مع حال التحرر المالي وارتفاع الحاجز الجغرافي والقيود الحكومية وظهور الأساليب التكنولوجية في تقديم الخدمة المصرفية، والتي بحد ذاتها أصبحت بحاجة إلى تمويل كاف لإدخالها إلى البيئة المصرفية العراقية كما لا يخفي ما لذلك من أثر على القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتي ببقيتها قد لا تسمح للمصرف بالانظام إلى الأسواق العالمية التي تعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مطلبًا أساسياً لهذا الانظام مما قد يعيق الاستثمار الأجنبي لصعوبة فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفق الأسلوب الحالي وعدم إمكانية إجراء المقارنات اللازمة على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها.

كما أن ارتباط السياسة الاستثمارية للمصرف بتقديم خدمات مجانية للدولة أدى إلى ارتفاع في حجم المصاروفات وعدد الموظفين وانتقال عمل المصرف من النشاط الاستثماري الهدف إلى الربح إلى نشاط خدمي بعيد عن أسس وأساليب الاستثمار الحديث وحمله أعباء ديون خارجية وصلت إلى ٢٠ مليار دولار.

- عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنصورة من قبل المصرف ووجود اختلاف بين ما يتم إعداده من تقارير للإدارة وبين ما يتم إعداده للجهات الرقابية والنشر في الوقت الذي أصبحت فيه الشفافية مطلباً مهماً للاستثمار العالمي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن الداخلية إلى جانب التأثير الواضح على نجاح القرارات الاقتصادية.
- عدم فاعلية السياسات المتبعة من قبل المصرف سواء المرتبطة منها بالسياسات التوظيفية الداخلية أو الخارجية، وعلى اعتبار أن مصرف الرافدين كغيره من المصارف العاملة في العراق فهو تابع للبنك المركزي وملزم بتطبيق القوانين الموضوعة من قبله بما يتعلق بسياسات التوظيف الداخلية والسياسات السعرية والسياسات المرتبطة بإدارة الأرصدة النقدية بما لا يدع مجالاً لنمو السوق التنافسية في البيئة المصرفية العراقية.
- ويعرض الجدول الآتي مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري:

الجدول ٢

مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري

المؤشرات	النسبة	المتوسط المعياري	المتوسط الفعلي
صافي الربح/إجمالي الموجودات	%٩	%١	%١
الربحية	صافي الربح/إجمالي الودائع	%١١	%١
مخاطر	النقدية/إجمالي الودائع	%١٩-١٦	%٢٣
السيولة	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	%٥٥-٥٠	%٣٠
مخاطر	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	%٧	%٣
رأس المال			

واستناداً إلى ما تقدم ومن خلال ما تم عرضه في المحور الأول من هذا البحث نجد أن أشكال الخخصصة التي تناسب مصرف الرافدين بما ينسجم والبيئة السياسية والاقتصادية يمكن تحديدها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخخصصة الجزئية(خخصصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات الازمة بتطبيق المعايير المحاسبية

الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتمثل باستخدام أسلوب الشخصية الضمنية (شخصية الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفؤة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقاً لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه من محاور البحث الثلاثة توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

١. تعد نظرية الشخصية أكثر المفاهيم تماشيا مع إظهار دور المعلومات المقدمة من قبل كل من المحلل المحاسبي والمالي لأثرها في إعادة التوزيع من جهة وتحقيق الرقابة على نقل وظيفة الاقتصاد وتخفيف أعباء الحكومة من جهة أخرى.
٢. تعد دراسة الوضع المالي للمؤسسة عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في إنجاز برنامج الشخصية لما يترتب على ذلك من إظهار ل نقاط القوة والضعف لمحاولة إبعاد كل ما من شأنه أن يضعف أو يؤخر عملية التنفيذ.
٣. إن المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة أصبحت عبارة أكثر دقة اليوم منها بالأمس فالمحاسبة تخدم المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات في حين أن المجتمع بدوره يساعدها من خلال ما يقدمه لها من اطر اجتماعية واقتصادية وقانونية لإعادة تنظيم تطبيقاتها بالشكل الذي يجعلها أكثر نجاحاً وفائدة في إنجاز وظيفتها الإبلاغية.
٤. عدم إمكانية الاستغناء عن تجارب الدول الأخرى في الوصول الى دراسة قراراتها في ظل تطبيقاتها لبرامج الشخصية المعتمدة من قبلها بما يسهل من وضع خطة ناجحة للتنفيذ بعيداً عن الأخطاء التي وقعت بها تلك الدول.
٥. توجد مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية التي تسهل من توفير معلومات يمكن التحقق من صحتها لاعتمادها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ برنامج الشخصية.
٦. ضعف الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين لأسباب تتراوح بين انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتغيرة وتذبذب السيولة وعدم ملائمة رأس المال، فضلاً عن عدم شفافية التقارير المحاسبية والاعتماد على تطبيق قواعد وأسس محاسبية محلية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

ثانياً التوصيات

يمكن تحديد مجموعة من التوصيات وذلك وفقا لمجالات ثلاثة تتمثل في الاتي:

أ. مجال القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف

إن الاتجاه السائد في العراق نحو التحرر المالي ودخول الاسواق المالية العالمية يحتم على ادارة المصرف خاصة مع اتخاذ قرار بخصوصة المصرف الاهتمام بدراسة الأنظمة والقواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتركيز على مطلب هذه الاسواق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جدي والبدء بذلك وان كان بشكل تدريجي يتاسب ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية، ويسهل من هذه الخطوة اعتماد القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نظرا للتشابه الواضح بين تلك القواعد والمعايير المحاسبية الدولية واعتبار هذا التطبيق بمثابة خطوة تمهيدية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مرحلة لاحقة.

ب. مجال الاداء المالي للمصرف

ضرورة إعادة النظر في مدى كفاءة الاداء المالي للمصرف خاصة مع انتشار الاساليب التكنولوجية المتطرورة التي ينعكس اثرها ليس على الاساليب الادارية فحسب وإنما المحاسبية منها كذلك لما تتطلبها من تفاعل، بما يؤثر بالنتيجة على جودة الخدمة المصرفية المقدمة.

ت. مجال تنفيذ برنامج الخخصصة

عند الأخذ بنظر الاعتبار ما جاء في المجالين السابقين يوصى بتنفيذ برنامج الخخصصة لمصرف الرافدين على مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخخصصة الجزئية (خخصصة الإدارات) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات الازمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبعداً بعد انتهاء المرحلة الأولى وتنتمل باستخدام أسلوب الخخصصة الضمنية (خخصصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفؤة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية، وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية

١. _____، "طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية"، ٢٠٠٣، على الموقع www.socpa.org.
٢. بشار ذنون محمد الشكري، "تحليل إيرادات الأنشطة المصرافية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين ١، ١٩٩٩.
٣. الضو النعيم احمد، "الشخصية من منظور تنميي"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١١، ١٩٩٥.
٤. ضياء حبيب الخيون، "المصارف العراقية تتهيأ لشخصية القطاع المالي"، جريدة الزمان، العدد ١٧٢٨، في ١١/٤/٢٠٠٤.
٥. عبد الرحيم الريح، "الأطر البيئية المطلوب توفرها للتحول إلى عملية الشخصية"، غرفة تجارة أبو ظبي، ٢٠٠٤، على الموقع www.islamonlin.net.
٦. علي حسين علي عبد اللطيف، "الشخصية مفاهيم ومحاذير"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١٥، سنة ٢، ١٩٩٥.
٧. فهيم صالح لوندي، "مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ١٠٧، تموز-أب، ١٩٩٨.
٨. محمد شريف بشير، "الشخصية: اتجاهات ودروس مستفادة"، ٢٠٠١، على الموقع www.islamonlin.net.
٩. مركز البحث المالية والمصرفية، "أرقى المصارف أداء"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد ٣، سنة ٧، سبتمبر، ١٩٩٩.
١٠. مركز البحث المالية والمصرفية، "الشخصية نظرة عامة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، سنة ١٩٩٥.
١١. مركز البحث المالية والمصرفية، "دور الشخصية في اقتصاد عالمي متغير"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، سنة ٥، سبتمبر، ١٩٩٥.
١٢. مركز البحث المالية والمصرفية، "نحو نموذج جديد للأداء المالي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد ٣ ، سنة ٧، سبتمبر، ١٩٩٩.
١٣. مصطفى مهدي حسين، "الصيرفة الخاصة في الاقتصاد العراقي: الدور الجديد والاحتمالات المطروحة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، ١٩٩٦.
١٤. نجوى عبدالله، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي لتنمية القطاع المالي العربي بعنوان "الشخصية وإعادة الهيكلة في البنوك المصرية"، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الإمارات، ابريل ٢٠٠٣.
١٥. هشام احمد حسنو، "التحليل المالي لقواعد البنوك التجارية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية

1. Haluk Unal, Miguel Nararro,"The Technical Process of Bank Privatization in Mexico", Financial Institutions Center, July 1997.
2. John Nellis, "the World Bank Privatization and Reform in Transition Economies: Retrospective Analysis", World Bank EDI Development Studies, Washington, 2000.
3. Leslie Elliott Armijo, Prem Shankar Jha,"Privatization of Electricity and Banking Center State Relation in India &Brazil", Revista de Economia Politica, vol.17, no 3(67), 1997.

4. Paul Starr," The Meaning of Privatization", 1988, on www.questia.com
5. Rancor jelic and Others, "The Choice of Privatization Method and The Financial Performance of Newly Privatized Firms in Transition Economics, Journal of Business Finance & Accounting, 2003.
6. Ronald J .ive and Others, "Reforming Financial Systems: Policy Change and Privatization", 1991, on www.questia.com.
7. Sudeshna Ghosh Banerjee, Michael C.Munger,"Move to Markets. An Empirical Analysis of Privatization in Developing Countries", December 2002, on www.ssrn.com Papers id=362265.
8. William L. Megginson,"The Economics of Bank Privatization", on www.ssrn.com , January 21, 2004.

Financial and Accounting Analysis Cycle to Appraisal Financial Sector at Adopt Period of Privatization Programme Especially sight on Iraqi AL-Rafidain Bank

ABSTRACT

The main purpose of this research is to give a definition to privatization, and its most effective factors, and the environmental procedures that have provided to make it successful. Besides, it shows the role of these procedures in choosing the appropriate form of applying the privatization program as an overtur step for the accounting environment studies to execute this program upon Iraqi AL-Rafidain Bank. In addition, it shows the role of the data and information in which the accounting analyst and the financial analyst have presented to valuate its financial performance by using traditional and modern indications.

The problem has specified by the following question:

"Do the information presented by the financial and accounting analysis have an important role in determining the strong and weak points in the financial performance of Iraqi AL-Rafidain Bank, and which will make the circumstances easy for executing the suggestive privatization program to reconstruct the framework of the financial system of the bank by methods for the economic environment in Iraq?"

The traditional and modern demonstration reached the following results:

1. Because of devaluation in profit, vacillation in liquid and insufficient of capital bank there are depression in the bank financial performance.
2. There is depression of well managing the bank.
3. There is inadequacy in stating the financial statement published by the bank.
4. There is ineffectual in the internal and external employing techniques used by the bank.

دور التحليل المالي والمحاسبي في تقييم أداء القطاع المالي في مرحلة التهيئة لبرنامج الخصخصة نظرة خاصة على مصرف الرافدين العراقي

إيناس عبد الله حسن
مدرس/قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، الى جانب إظهار دور تلك الأطر في اختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة تمهدًا لدراسة المقومات المحاسبية والمالية لتنفيذ هذا البرنامج على القطاع المالي (المصارف)، وإظهار دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي في تقييم الأداء المحاسبي والمالي له باستخدام مؤشرات تقليدية تضم مقاييس الربحية، مخاطر السيولة ورأس المال وأخرى حديثة تمثل برضى العاملين والعملاء والمجتمع لقياس جودة الخدمة، فضلاً عن إظهار مدى شفافية التقارير المحاسبية.

إذ تم تحديد المشكلة بالسؤال الآتي: "هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي، وبما يسهل التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة المقترن بإعادة هيكلة النظام المالي لمصرف باختيار أفضل الطرق وانسجامها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

وقد أظهرت المؤشرات التقليدية والحديثة النتائج الآتية:

١. ضعف في الأداء المالي لمصرف بسبب انخفاض الربحية وتذبذب السيولة، فضلاً عن عدم كفاية رأس المال.
٢. ضعف في كفاءة إدارة المصرف بما يعكس أثره على كفاءة الأداء المحاسبي من خلال قراراته المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية المعتمدة خاصة في ظل السعي للانظام للأسواق المالية العالمية مع وجود مطلب أساسي بتطبيق معايير محاسبية دولية.
٣. عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف.
٤. عدم فاعلية السياسات التوظيفية الداخلية والخارجية المتبعة من قبل المصرف.

مقدمة

يحتل القطاع المالي بصورة عامة أهمية كبيرة في استراتيجية النمو لدوره في تعزيز المدخرات المحلية والأجنبية وتوظيف الاستثمارات. كما انه يعد المصدر الرئيس لتوفير

- الأموال للقطاع العام للحصول على الاحتياجات المالية الحاضرة وتزداد أهميته من خلال مجموعة اعتبارات تتمثل بـ (7, ١٩٩١) Ive and Others
- هناك عدد كبير من يمثل ويستخدم هذا القطاع وكل واحد منهم يحمل مسؤوليات وأهدافاً مختلفة.
 - يعد التعامل المالي ادات مهمة في التأثير على عنصر المشاركة وفرض الشروط والقيود المؤثرة في حركة الاقتصاد.
 - يعد متغيراً يؤثر ويتأثر بالاقتصاد والسياسة والمجتمع.

و في العراق تزداد أهمية الدور الذي تلعبه المصارف في تحريك الاقتصاد نظراً لانعدام وجود سوق لرأس المال، وعدم كفاءة سوق الأوراق المالية من جهة الى جانب عدم فاعلية الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وصيغة من جهة أخرى، غير أن القيود المفروضة من قبل قانون البنك المركزي، فضلاً عن ضعف رأس المال لهذه المصارف حيث يصل عدد المصارف في العراق ١٧ مصرفًا حكومياً وخاصةً لا يتجاوز رأس مالهم جمِيعاً ٢ مليار دولار، مما يضعف من الدور الذي يمكن أن تؤديه في ظل الانفتاح الذي يشهده العراق ومن ثم صعوبة دخولها إلى السوق العالمية التنافسية دون وجود إصلاحات وإعادة هيكلة لها.

وعند إلقاء نظرة خاصة على مصرف الرافدين بوصفه يمثل جزءاً من النظام المالي العراقي نجد انه يتكون من ١٧٠ فرعاً منتشرة في أنحاء العراق وخارجه وتبلغ ودائعه ٨٠٠ مليون دولار. وهو يمثل ٧٥٪ من قاعدة الودائع في العراق غير انه مثقل بديون تبلغ ٢٠ مليار دولار وهي تمثل سدس الديون الأجنبية على العراق وذلك بحكم مسؤوليته عن الأعمال المصرفية للحكومة السابقة وقيامه بفتح خطابات ضمان لها.

إن ضعف رأس المال من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى ستؤثر في فاعلية الدور المنتظر من مصرف الرافدين في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. ولهذا فإنه لابد من تحسين كفاءة الأداء المالي فيه بما يضمن التحول التكنولوجي ودخول سوق المنافسة العالمية بما يطور مناخ الاستثمار وسوق الأوراق المالية و يؤدي إلى جذب المدخرات المحلية والأجنبية، في خطوة لتكامل الجهاز المالي وتنمية العادات المصرفية(حسين، ١٩٩٦، ٤٨).

ولا يخفى ما لذلك من اثر في توفير السيولة اللازمة لتنشيط الاقتصاد العراقي خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لمصادر التمويل والاتجاه الدولي الجديد نحو مصادر تمويل بعيدة عن النفط.

وباعتبار أن الخخصصة احد أدوات إعادة الهيكلة لهذا تظهر أهمية تحديد البرنامج المناسب لها وبما يتافق مع وضع البيئة المصرفية(عبدالله، ٢٠٠٣، ١). وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى تجارب العديد من الدول في خصخصة القطاع المالي (المصارف): كتجربة المكسيك، هنغاريا، سلوفاكيا، البرازيل، نيجيريا، الهند، تركيا، ايرلندا، إيران، الجزائر، تونس، مصر وسوريا ومارا فق بعض هذه التجارب من تعثرات وأخطاء

والبعض الآخر من نجاحات. فالعبرة في أن مهام الدولة لانتهت ب مجرد الخصخصة لذلك القطاع بل تستمر وتزداد من خلال تحول دور الدولة من الملكية العامة إلى الرقابة (مركز البحث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٦). فعملية التحول الاقتصادي هذه تبقى الدور الفعال للحكومة من خلال المراقبة والسماح بالتدخل لإعادة الإصلاح للسوق عن طريق غطاء الأسعار (Jelic and Others, 2003, 17).

إذ أن اتساع فكرة فشل القطاع تحمّل عليها عدم التخلّي عن دورها في التنظيم وفعالية هذا الدور في التأثير على رفع قوى السوق وتعظيم العائد وتوليد عوائد أخرى أكثر فاعلية (Starr, 1988, 23).

المشكلة

لاشك أن اتجاه العراق نحو زيادة الانفتاح والتعرض للأسواق العالمية والمنافسة الدولية يحتم عليه إجراء عدة إصلاحات لإعادة هيكلة القطاعات غير البترولية لـ تستطيع مواجهة هذه المنافسة، ونظراً لأنعدام أسواق رأس المال في العراق وضعف أسواق الأوراق المالية من جهة أخرى، فضلاً عن أهمية القطاع المالي بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة في توفير الأموال اللازمة لإتمام عمليات الاعمار بما ينشط النمو الاقتصادي ويحقق التحرر المالي والتجاري، من هنا فإن القطاع المالي (المصارف وتحديداً مصرف الرافدين) يعد اليوم أكثر القطاعات ترشحها لعملية إعادة الهيكلة باستخدام الخصخصة.

ومع الأخذ بالاعتبار فشل عملية خصخصة بعض منشآت القطاع الصناعي والزراعي والسياحي التي حصلت في العراق في فترة الثمانينيات وبغض النظر عن الأسباب والدوافع السياسية التي أدت إلى ذلك الفشل. وبعيداً عن الخوض في سلبيات الخصخصة وإيجابياتها، على اعتبار أنها أصبحت أمراً لا بد منه (الخيون، ٢٠٠٤، ١) في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها العراق اليوم. أصبح من الضروري معرفة كيف نجعل منها خطوة في مصلحة الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أن عملية الاختيار قد تمت إلا أن ذلك لا يلغى أثر تهيئة البيئة الاقتصادية لتنفيذ برنامج الخصخصة ودورها في تسهيل التنفيذ وإنجاحه ويظهر أثر التهيئة من خلال العلاقة الواضحة بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد في تسهيل جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن مصرف الرافدين لاستخدامها في تحديد نواحي القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف بما يسهل الاختيار الرشيد لأسلوب أو شكل الخصخصة الذي سيتلاعّم مع واقع البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق.

من هنا يمكن تحديد المشكلة من خلال السؤال الآتي:

"هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي وبما يسهل تنفيذ برنامج الخصخصة المقترن بإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

أهمية البحث

إن الخخصصة بوصفها برنامجاً اقتصادياً باتت واقعاً في الكثير من الدول سعياً وراء إجراء إصلاحات على القطاعات العاملة فيها، لإعادة هيكلتها بشكل يعزز من نقاط القوة في أدائها المالي، و يجعلها تأخذ دورها الصحيح في التنمية الاقتصادية للدولة، هذا إذا ما تمت بشكل صحيح تحت إشراف ورقابة مستمرة. وانطلاقاً من ذلك لابد من أن يتم التنفيذ بناءً على قاعدة من المعلومات الصحيحة والتي بدورها ستتساعد في التخفيف من النظرة التساؤلية حول الخخصصة والنائمة بسبب الحديث الكبير حول سلبياتها والتجارب الفاشلة التي تمت في العديد من الدول.

من هنا تظهر أهمية البحث تظاهر من خلال مناقشته لفكتين رئيسين تدوران حول:

١. مرحلة التهيئة والإعداد بوصفها خطوة مهمة تسقى التنفيذ لبرنامج الخخصصة وتساعد في تسهيل عملية التنفيذ وإنجاحها، والتي تظهر فاعليتها بما تستند عليه من بيانات ومعلومات دقيقة.
٢. أهمية مصرف الرافين بوصفه يمثل ٧٥٪ من قاعدة الودائع في العراق ودوره في توفير السيولة اللازمة لإنتمام الاعمار والنمو الاقتصادي في ظل غياب سوق رأس المال.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

١. التعريف بمفهوم الخخصصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، ومن ثم دور تلك الأطر في المساعدة باختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخخصصة.
٢. دراسة دور المعلومات التي يقدمها كل من المحل المحاسبي والمالي وإظهار أثرها في تحديد نقاط القوة والضعف لتقييم الأداء المالي والمحاسبي لمصرف بما يهيئ لعملية تنفيذ برنامج الخخصصة بسهولة ونجاح من خلال استخدام نتائج التقييم في اختيار الشكل المناسب للبرنامج بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية أساسية للبحث تتمثل في:

"هناك دور مهم للمعلومات التي يقدمها كل من المحل المالي والمحاسبي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة وغير المنشورة لمصرف الرافين بما يساعد في تقييم أدائه المالي والمحاسبي لتحديد نقاط القوة والضعف والتي بدورها تسهل التهيئة لاختيار الشكل المناسب للخخصصة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق".

منهج البحث

لتحقيق هدفي البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنبطاني في محاولة للتأكد على أسلوب فني يظهر حالات التعامل مع المعلومات المقدمة من المحلل المالي والمحاسبي، لبيان دورها في اتخاذ القرار الخاص في الهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة، والتأكد على أهمية استخدامها بشكل أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد الكلي والجزئي معا.

محتويات البحث

استنادا الى ما نقدم س يتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: التعريف ببرنامج الخصخصة.

المحور الثاني: المقومات المحاسبية والمالية الازمة للهيئة لخصوصة مصرف الرافدين العراقي.

المحور الثالث: اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي.

التعريف ببرنامج الخصخصة

يمكن توضيح هذا المحور من خلال طرح مجموعة من النقاط وكما يأتي:

١. مفهوم الخصخصة

بعيدا عن العرض الرتيب في هذا المجال ومع وجود الكثير من المفاهيم التي عرضها العديد من الباحثين حول الخصخصة فإن ابرز ما لفت نظرنا المفهوم الشامل الذي قدمه الباحث Starr (1988, 1-23) إذ عرض مفهوم الخصخصة من ثلاث وجهات نظر رئيسية شاملة تضم:

❖ الخصخصة كفكرة ويتوضح هذا المفهوم من خلال التمييز بين العام والخاص، إذ إن الاختلاف بينهما كالاختلاف بين المصطلحات المستخدمة لوصف صفات متعاكسة مثل المفتوح والمغلق أو الكل والجزء أو الشفافية واللامفافية.

❖ الخصخصة كنظرية ويتوقف هذا التقسير على عدة رؤى تتمثل بـ:

- إعادة توزيع الملكية في ظل سيادة السوق التنافسية.

- نقل وظيفة الاقتصاد إلى القطاع الخاص بشكل لا يعني معه التخلص من كل الأنشطة لحمايتها من الضغط وبالتالي التأثير على الاقتصاد الجزئي.

- تخفيض أعباء الحكومة من خلال تغيير القيمة السياسية لفهم الأعمال في المجتمع.

❖ الخصخصة كسياسة وذلك على اعتبار أن الحكومة لا يمكنها أن تدير الأعمال كما تديرها المنشآت التجارية بسبب اجراءاتها الواسعة، واضطرارها إلى تقديم إضافات

إلى جانب كل خدمة تقدمها، من هنا فإنها تلجم إلى الخصخصة كأمر يبدو وكأنه الدواء الذي تستخدمه لحل الصعوبات التي تواجهها.
إن أكثر المفاهيم السابقة تماشيا مع دور المعلومات المقدمة من كل من المحل المحاسبي والمالي يتمثل بمفهوم نظرية الخصخصة وذلك يظهر واضحا من خلال اعتبارها أساسا في عملية إعادة التوزيع من جهة ورثنا مهما في إتمام الرقابة عند نقل وظيفة الاقتصاد أو تخفيف الاعباء على الحكومة من جهة أخرى.

٢. العناصر المؤثرة في الخصخصة

إن الأدوات والسياسات التي يمكن استخدامها لإنجاز الخصخصة قد تتأثر بمجموعة من العناصر يمكن تحديدها بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٣)

- الهدف من برنامج الخصخصة.
- الوضع المالي للمؤسسة العامة.
- إمكانية حشد وتعبئة موارد القطاع الخاص.
- الظروف السياسية المواتية.
- ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار.
- تقييد حرية التجارة.
- ما يتعرض له العمال والموظرون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط قاسية من قبل الإدارة الجديدة.

من خلال ما نقدم نجد أن الوضع المالي للمؤسسة يعد عنصراً مهماً ومؤثراً في إنجاز الخصخصة من هنا فان إظهار نقاط القوة والضعف فيه يعد أمرا ضروريا عند إعادة هيكلته، وهذا لا يتم الا بالاعتماد على معلومات موثوقة وصحيحة.

٣. الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة

تعد عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لتأخذ عملية التحول مداها الزمني. ويمكن تحديد أهم الأطر البيئية الازمة لعملية التحول بالاتي: (الريح، ٢٠٠٤، ١-٣)

أولاً- **إطار البيئة الاجتماعية:** ويشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين إذ لابد من توعيتهم بفكرة الخصخصة، لأن الفهم الضعيف قد يؤدي إلى أثار على مدى القبول الاجتماعي وبالتالي مدى التعاون الذي ينعكس أثره على عدم الإقبال على التنفيذ والتشكك بالنتائج.

ثانياً- **إطار البيئة الاقتصادية:** وتعني طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المترابطة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة

ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها وطبيعة الأنظمة المحاسبية المترتبة على ذلك.

ثالثاً- إطار البيئة القانونية: ويطلب إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والمحاسبين والمحللين الماليين والأسواق المالية وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، فضلاً عن مراجعة القوانين الموجدة لتعديلها بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة وبما لا يتعارض مع توجهات الشخصية.

٤. شروط تطبيق برنامج الخصخصة

يمكن تحديد أهم الشروط المطلوب مراعاتها لتطبيق برنامج الخصخصة بالاتي:
(بشير، ٢٠٠١، ٤)

- مراعاة المصلحة العامة إذ لابد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقوله من الاصطدام بالمصلحة العامة ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال الطريقة أو الأسلوب المعتمد في تطبيق برنامج الخصخصة، ويمكن الإشارة إلى ما حصل في العراق في الثمانينات عندما تم بيع بعض منشآت الدولة لمجموعة من المقربين للنظام السابق وبمبالغ مؤجلة الدفع وصلت إلى نسبة ٧٠٪ من قيمتها.
- تجنب القرار غير المدروس فمن الخطأ التحول إلى الخصخصة دون إجراء دراسات وافية عن طريق جمع المعلومات و التأكد من صحتها للتعرف على المركز المالي أو القطاع المقترن تخصيصه لتحديد نقاط القوة لتطويرها، ونقاط الضعف لمعالجتها.
- التدرج والانتقائية إذ إن التسرع يؤدي إلى إهار حقوق الدولة والوقوع في أخطاء الدول الأخرى والمهمة لانتهئي بانتهاء العملية، وإنما تستمر إلى ما بعد ذلك من خلال الرقابة لضمان عملية النجاح.

ويمكن أن نجد في تجارب الدول الأخرى مجموعة من السمات المهمة التي تسهل لهم خصوصية هذا البرنامج، فضلاً عن الاستفادة من دراسة ما نتج عنها من قرارات للتعرف على مدى مناسبتها للبيئة العراقية وعدم التعجل في إصدار الأحكام العشوائية، وسيتم عرض تجارب بعض الدول في المحور الثالث.

٥. صور الخصخصة وأشكالها

تأخذ الخصخصة صورا وأشكالا تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف نظرية كل دولة لعملية الخصخصة وما تتوقعه منها. ويمكن تقسيم هذه الصور والأشكال إلى ثلاث مجموعات رئيسة وكما يأتي: (عبد اللطيف، ١٩٩٥، ٣٢-٣٤)

أولاً- الخصخصة الصريحة أو الكاملة وتشمل:

- البيع الكلي أو الجزئي للمشاريع العامة وتحويلها إلى الملكية والإدارة الخاصة.
- زيادة رأس مال المشاريع العامة عن طريق طرح اكتتاب في زيادة للمشاريع العامة القائمة بين القطاع الخاص لتمويل التوسعات الجديدة في تلك المشاريع.
- تصفية المشاريع العامة لتحملها الخسائر وعدم الجدوى الاقتصادية لاستمرارها.

ثانياً-الشخصية الجزئية وتشمل:

- احتفاظ الدولة بملكية المشاريع العامة وما يترتب على ذلك من حقوق ومزايا إلا إنها تعهد بإدارتها إلى جهات خاصة ذات كفاءة على أسس ذات ربحية اقتصادية (شخصية الإدارة).
- تأجير بعض المشاريع العامة بعقود إيجار طويلة الأجل إلى القطاع الخاص وفقاً لشروط مناسبة كإجراء التوسعات والإصلاحات والصيانة الدورية المطلوبة وإصلاح الهيكل المالي.
- السماح للقطاع الخاص بإقامة مشاريع جديدة مقابل حق الانتفاع لمدة معينة تعود بعدها ملكية تلك المشاريع للدولة.
- السماح للقطاع الخاص بالقيام ببعض الأعمال المساعدة في المشاريع العامة مثل الصيانة والنقل والترميم والبناء من خلال مناقصات تنافسية
- السماح للقطاع الخاص وتهيئة الظروف له لإقامة مشاريع لإنتاج سلع أو خدمات تتنجها الدولة لمنافستها.

ثالثاً- الشخصية الضمنية أو خصخصة الإجراءات وتشمل:

احتفاظ الدولة بملكية وإدارة المشاريع العامة إلا أنها تقوم بإدارتها على أساس قوى السوق وآلياته وفقاً لمفهوم القطاع الخاص من خلال تبسيط القوانين والنظم الخاصة بالإدارة وتخفيض أو حتى إلغاء قيود الرقابة الحكومية عليها.
والجدير بالذكر أن الشخصية التي تمت في العراق في فترة الثمانينيات كانت من نوع الشخصية الصرحية الكاملة عن طريق البيع الكلي لتلك المشاريع وتحويلها للقطاع الخاص.

المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لشخصية صرف الرافدين العراقي

يمكن تحديد أربعة أهداف رئيسة لبرنامج خصخصة صرف الرافدين العراقي تتمثل بالاتي:
١. رفع كفاءة الأداء المالي للمصرف للدخول في سوق المنافسة العالمية.

٢. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في المصرف.
٣. زيادة فاعلية أسواق الأوراق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.
٤. تنمية الممارسات المصرفية وتطويرها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه لابد من وجود مقومات أساسية تسهل من عملية توفير المعلومات الموثوقة والصحيحة التي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تحديد هذه المقومات بـ:

أولاً- المقومات المحاسبية

أ. **المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة من قبل مصرف الرافدين**
إن المتتبع لما يطبق في العراق من أنظمة محاسبية يجد بأن هناك مجموعة منها تضم:

- النظام المحاسبي الحكومي الموحد المطبق في بعض الدوائر الحكومية كالجامعات ودوائر الضريبة.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمنشآت الاقتصادية العاملة في العراق سواء كانت محلية أم أجنبية.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف الحكومية والخاصة.

والى جانب هذه الأنظمة نجد بأن هناك مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي والتي تتميز بعدم الزاميتها في التطبيق، فضلاً عن أنها في جملتها لا تعدو عن أن تكون مشابهة بصورة أو بأخرى للمعايير المحاسبية الدولية، إذ نجد من خلال مقارنة سريعة أن بعض هذه القواعد جاء مشابه تماماً للمعايير المحاسبية الدولية كالقاعدة ١ قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاء، والقاعدة ٤ المحاسبة لأثر التغير بأسعار العملة الأجنبية، والقاعدة ٩ الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة. وقواعد أخرى نصت صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٢ تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الاحتياطيات المتعلقة بها، والقاعدة ٣ رسملة نفقات الاقتراض. وأخيراً قواعد جاءت بالاجتهاد على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٥ المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية، والقاعدة ٧ كشف التدفق النقدي.

ومصرف الرافدين بوصفه أحد المصارف العاملة في العراق فهو ملزم بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف بالمعايير المحاسبية والرقابية العراقي، من هنا فإن ما يظهر في قوائمه المحاسبية من معلومات سيكون معتمداً على مكونات ذلك النظام من قواعد وأسس محاسبية.

وفي ظل الاتجاه السائد حاليا حول التركيز على استخدام المعايير المحاسبية الدولية وما لذلك من اثر قد ينعكس على دقة القياس لتلك البيانات، إذ أظهرت العديد من التجارب أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية بصورة أو بأخرى يؤثر في النتائج المالية لبعض المنشآت التي تستخدم أنظمة محاسبية محلية كتحويل الخسارة الى ربح وبالعكس نتيجة اختلاف المفاهيم المحاسبية التي تؤدي الى الخلط في تحويل المصاروفات أو الإيرادات (احمد، ٢٨، ١٩٩٥).

بـ. الشفافية في الإفصاح المحاسبي لمصرف الرافدين والآثار المترتبة عليها:

تعد المعلومات المحاسبية من الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات (لوندي، ١٩٩٨، ٢٨). مما يظهر أهمية تطوير التقارير المالية للاستجابة للتغيرات الجديدة في الصناعة المصرفية، بسبب التقدم التكنولوجي لأن بقاءها على ما هي عليه ربما يعرضها للضمور أو حتى للاختفاء، لأنها ستصبح مجرد تكفة مرتفعة (مركز البحث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وهنا ينادي البعض بضرورة التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات ووظيفة استخدامها (____، ٢٠٠٣، ١٩) وقد يكون هذا التمييز مهما للمستخدم الداخلي، أما فيما يتعلق بالمستخدم الخارجي فإنه يصبح سلحاً ذا حدين ولاسيما في ظل عدم الشفافية في العرض المستخدمة في التقارير المالية المنتشرة من قبل المصرف والمتميزة بأسلوب العرض الإجمالي المبتعد عن إظهار الكثير من التفاصيل ذات الأثر الواضح في الحكم على الأداء المالي من جهة واتخاذ القرار المالي من جهة أخرى.

وكون المصرف ملكاً للقطاع العام يجعل من عملية نشر البيانات المحاسبية والتوزع في الإفصاح أمراً غير ضروري من وجهة نظر المسؤولين في المصرف على اعتبار عدم وجود مستخدم خارجي كالمساهم مثلاً هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى عدم وجود الاهتمام من قبل المجتمع للمطالبة بالإطلاع على ما يتعلق بالمصرف من تقارير مالية، من هنا فإن التركيز يكون على مستوى المستخدم الداخلي متمثلاً بالإدارة بشكل خاص وعلى المستوى الخارجي متمثلاً بالجهات الرقابية كالبنك المركزي وديوان الرقابة المالية.

كما أن طبيعة النظام المحاسبي الموحد المستخدم من قبل المصرف يفرض استخدام أسلوب محدد في عرض البيانات بالإضافة إلى استخدام مصطلحات اقرب إلى المثل القومي بما يضع القيود أمام التعامل معها من قبل المستخدم العادي، فضلاً عن أن أسلوب الدمج المستخدم في عرض الموجودات والمصاروفات والإيرادات من قبل المصرف على اعتبار أن تفاصيلها من ضمن البيانات غير المنشورة و المقسورة على الاستخدام الداخلي يضعف من الشفافية في تلك التقارير.

هذا إلى جانب وجود نقص ملحوظ في المعلومات الأخرى: كطريقة احتساب الاندثار المستخدمة، مكونات المحفظة المالية، السياسات المتتبعة في منح القروض وتحويل

أرصدة العملات الأجنبية، المعالير المستخدمة لتقدير أداء المصرف والعاملين فيه وما يقدمه لهم من حواجز ودورات تدريبية لرفع كفاءة العمل وفاعلية العاملين فيه، الإيرادات المحققة من البنود خارج الميزانية، فضلاً عما إذا كان المصرف يقدم خدمات استشارية للمجتمع.

لهذا فإن الشفافية في الإفصاح تسهل من توفير البيانات والمعلومات الازمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة للحكم على مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين بالنسبة لكل من المستخدم الداخلي والخارجي.

ثانياً- المقومات المالية

وسيتم التركيز هنا على عملية تقييم الأداء المالي لمصرف وبالشكل الآتي:

أ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه التقليدي

عند استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم أداء مصرف الرافدين نجد أن هناك مصادر للمعلومات المستخدمة في هذا التقييم:

المصدر الأول: المعلومات التي يقدمها المحلل المحاسبي بوصفه منتجًا ومستخدماً داخلياً للبيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة وانطلاقاً من كونه يستطيع الحصول على البيانات الداخلية والسياسات والملفات السرية للمصرف بما يساعد في تحديد أوجه القصور في الأداء المالي والمحاسبي للمصرف وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتضمن الآتي:(حسبو، ١٩٩١، ٤٥).

١. هل اختلفت القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها للإدارة العليا للمصرف عن تلك القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها لأغراض النشر أو الجهات الرقابية كالبنك المركزي؟.

٢. ماهي التوقعات التي يمكن حسابها لأثر القواعد الرقابية والنظم والإعفاءات الضريبية المستقبلية على أرباح المصرف وحصته في السوق المصرية؟.

٣. ماهي طبيعة الملاحظات الجوهرية التي وردت بتقارير الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية و البنك المركزي وكيف تم الرد على تلك الملاحظات؟.

٤. ماهي السياسات المتتبعة من قبل المصرف في إعدام الديون وإلغاء التسهيلات الائتمانية وهل تم إعادة النظر في تلك السياسات في السنوات الأخيرة؟.

٥. ماهي سياسة المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة و تلك المنوحة للعاملين بالمصرف بصفة خاصة؟.

٦. ماهي أنواع ورتب الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف في محفظته؟ وبالنسبة للأوراق المالية الحكومية ماهي مدة الاستحقاق وما مقدار معدل العائد الذي يتم الحصول عليه؟.

٧. هل يخطط المصرف لاستهلاك بعض من أصوله وما اثر ذلك على نتائج نشاط المصرف؟.
٨. ما هي سياسة المصرف في اقتناه وتحويل أرصدة العملات الأجنبية الى عملات أخرى؟.
٩. ما هي السياسات الوظيفية التي يتبعها المصرف وما هو حجم الحوافز والمكافآت الدورية وتعويضات ترك الخدمة وغير ذلك من نظم العاملين به؟.

المصدر الثاني: المعلومات التي يقدمها المحلل المالي. وهنا نجد أن أفضل المؤشرات التقليدية في هذا المجال قد تم تحديدها من قبل الباحثين بمؤشرات الربحية ومخاطر السيولة ورأس المال (Megginson, 2004, 8,17).

ويمكن تحديد هذه المؤشرات بالنسبة لمصرف الرافدين للسنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٧ كما في الجدول الآتي (الشكري، ١٩٩٩، ١١٠، ١٤٧-١١٠):

الجدول ١
المؤشرات التقليدية لأداء مصرف الرافدين العراقي

المؤشرات	النسبة المئوية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٠٥	٠.٠٠٩	٠.٠٠٥	٠.٠١	
	صافي الربح/إجمالي الودائع	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠١	٠.٠٠٦	٠.٠١	
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	٠.٢٣	٠.١٤	٠.١٦	٠.٢٥	٠.٣٨	٠.٣٢	٠.١٧	٠.٢٠	٠.٢٠	
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	٠.٧٠	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.١٤	٠.٠٨	٠.١٩	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠٧	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨

فالتحليل الذي يقدمه المحاسب والمتعلق بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية يعد أكثر دقة من أي تحليل آخر. لكنه في الوقت نفسه لا يغطي عن التحليل الذي يقدمه المحلل المالي إذ يكمل أحدهما الآخر (حسبو، ١٩٩١، ٤٤-٤٥).

غير أن الأمر من وجهة نظر المحلل المالي سيتضمن صعوبة أكبر لانخراط مستوى الشفافية من جهة، وعدم وجود المنافسة في السوق المصرفية العراقية بما يعني انعدام فرص الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى بسبب القيود الحكومية المفروضة.

بـ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه الحديث

إن الاتجاه التقليدي في تقييم أداء المصارف يتمثل بتعظيم العوائد المالية، غير أنها لم تعد المقياس النهائي للأداء، وذلك لأن رضى العميل والمجتمع والعاملين أصبح يحتل مركز الأهمية، على الرغم من أن هذه العناصر لا تظهر في التقارير المالية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٦٥).

كما أن التطور الذي حدث في ثورة القياس أدى إلى ظهور مقاييس جديدة للأداء المالي أعدت بلغة نظم المعلومات الإدارية تضم مقاييس لجودة الخدمة تمثل الاتجاه الحديث للتقييم في صناعة المصارف التجارية، فالمصارف ومع أنها تبدو متماثلة في نشاطها إلا أنها في الحقيقة غير متجانسة فهي تتباين فيما تعرضه من منتجات وفيمما تنتهجه من استراتيجيات في تقديم الخدمات (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وتسعى من خلال ذلك إلى: (Armijo and Jha, 1997, 10).

١. الاستثمار في ظل أقل قدر ممكن من القيود الحكومية بما يحقق الضمان المناسب لهذه العملية.

٢. الالتزام بسياسة الحذر حول منح القروض وتقديم العون المالي لبعض الفئات والتعامل مع ديون القطاعات المختلفة بأولوية تتناسب مع أهمية القطاع في التنمية.

إن استخدام المؤشرات المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمصرف في مجال العاملين من خلال تحقيق نوع من الرضا لدى العاملين وذلك بعد تطبيق القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٩٩٧ اعتباراً من ١٩٩٨/٧/١ القاضي بتوزيع جزء من الأرباح التي يحققها المصرف عليهم، غير أن الاستثمار بهذه السياسة وفي ظل المستوى الحالي من الأرباح قد يكون ظاهرياً في مصلحة العاملين لكنه في الحقيقة يؤدي إلى استهلاك رأس المال بشكل غير مباشر بما يضعف من التأثير السلبي على المركز المالي للمصرف وإضعاف موقعه في السوق ومن ثم تقييد المنافسة وهذا ينعكس بشكل سلبي على رضا العملاء في المجتمع.

ونجد أن تحرك مصرف الرافدين للتحول إلى مصرف يسعى للربح يحتم عليه الاتجاه نحو الجانب الاستثماري الحديث، فضلاً عن تخفيض عدد العاملين البالغ ٧٣٠٠ موظف في المصرف مع إقرار خطة التقاعد المبكر من قبل الحكومة الجديدة كنوع من الإرضاء الذي يحقق الإنفاق في التعامل معهم في ظل سياسة الخصخصة المقترنة (الخيون، ٢٠٠٤، ١). وفي ظل معايير قياس الأداء المقترنة للمصارف تمهد لخصخصتها والمتمثلة بالكافأة، الفاعلية، الإنفاق في التعامل وحجم القيود الحكومية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٣).

- و بناءاً عليه يمكن تقييم أداء المصرف من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:
- هل هناك تغيير في مؤشرات الربحية ومخاطر رأس المال والسيولة باتجاه ايجابي؟.
 - هل حدث انفتاح على السوق المصرفي الأجنبي ومدى تحسن مناخ الاستثمار؟.
 - هل توجد تقنية للتدريب والتنمية المؤسسية ومعايير للاحفيز؟.
 - هل هناك مراجعة وإصلاحات قانونية وتنظيمية في قواعد البنك المركزي والقوانين الأخرى لتعديلها بما يتناسب والمتطلبات الجديدة؟.

اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي

إن التحرر المالي الذي يشهده العراق حالياً بعد صدور قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات في جميع القطاعات ماعدا الموارد الطبيعية، إلى جانب إمكانية الاستفادة من كامل الأرباح سوف يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية إلى داخل العراق بما يوفر المصدر التمويلي لإتمام عملية الاعمار وخلق فرص عمل جديدة خاصة بعد ارتفاع البطالة في العراق إلى نسبة ٦٠%. وربما تثير مسألة الاستثمار الأجنبي القليل من الحساسية لدى البعض غير أن العديد من الدول كاليونان مثلاً تغلبت على هذه المشكلة من خلال تحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة، ومن ثم ستكون عملية الامتلاك للشركة غير مباشرة من خلال الأسهم أو كما حدث في السعودية عندما سمح للأجانب من المقيمين فقط بالاستثمار بما يؤدي إلى تعبيئة مدخلاتهم لصالح عملية التنمية (احمد، ١٩٩٥، ٢٨).

كما أن تجربة هنغاريا (9, Jelic and Others, 2003) والمتمثلة بإصدار قانون للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٠ والذي يسمح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من المنشآت في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع النفط والاتصالات بما يشجع الاستثمار وتدفق الأموال الأجنبية وفي الوقت نفسه السماح للعاملين في المنشآت التي تمت خصخصتها بامتلاك ٢٥% من أسهم المنشآت وحسب حجمها.

وإذا ما قارنا ذلك بتجربة المكسيك (3) (Unal and Nararro, 1997, 7, 23) بالسماح للأجانب بامتلاك نسبة ٣٠%， فضلاً عن عدم السماح بتركز قوة امتلاك الأسهم لأي جهة محلية كانت أم أجنبية بأكثر من ٥٠-٥%， مما يظهر دور البيئة القانونية في وضع إطار الصيغة التنظيمية لخصوصية المصادر بما يكفل توفير بيئة أفضل للرقابة تسمح بدعم النظام المالي أمام المنافسة الأجنبية.

إن وجود رقابة فعالة سوف يسمح في وضع معايير تنظيم الاستثمار الأجنبي إلى جانب القوانين التي تفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود جهود محلية لوضع القيود على سلوك المستثمرين بما يدعم نمو سوق رأسمالية للمنافسة تسهم في التحرر المالي وتنظم مناخ الاستثمار (Nellis, 2000, 44, 82)، وما لذلك من آثار مستقبلية

في زيادة الشفافية والمصداقية من جهة وتقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى (Banerjee and Munger, 2002, 24).

إن اختيار الشكل المناسب لبرنامج الخخصصة سيحقق منافع تتمثل بن (Nellis, 2000, 23)

- حماية المستثمرين الأجانب والمحليين.
- تحديد الطريقة المثلثة لتقييم موجودات المنشأة.
- تعديل العقود والاتفاقيات القديمة.

ومن خلال ما تم الحصول عليه من معلومات من كل من المحل المحاسبي والمالي لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف باستخدام كل من المؤشرات التقليدية والحديثة يمكن تحليل نتائج التقييم بالاتي:

- ضعف في الأداء المالي للمصرف نتيجة:

١. انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة إذ بلغ متوسط كل من نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الودائع ١%.
 ٢. تذبذب في السيولة إذ أظهرت النسبة الأولى النقدية إلى إجمالي الودائع متوسط ٢٣% وهو ما يفوق النسبة المعيارية البالغة بين ١٦-١٩% وما يترتب على هذا الارتفاع من ضعف في مجال الاتصالات والتحصيل واستخدام الأساليب التكنولوجية في تداول المعلومات. أما نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات فنجد أنها بلغت ٣٠% إذ قلت عن النسبة المعيارية البالغة بمتوسط ٥٥-٥٠% وبما يعكس على قدرة المصرف على التنبؤ بالظروف المالية المستقبلية.
 ٣. عدم ملاءمة رأس المال إذ يظهر انخفاض واضح في متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والبالغة ٣% في حين أن متوسط النسبة المعيارية في المصارف غير المتعثرة بلغ ٧%.
- ضعف في كفاءة إدارة المصرف:** بما يعكس أثره بشكل واضح على الأداء المالي للمصرف إذ إن سنوات الحصار وحال الاقتصاد المغلق التي كان يعيشها العراق خلال ١٢ سنة الماضية جعلت من أسلوب الإدارة المستخدم في المصرف أسلوب تقليدي قديم في ظل المتطلبات الحالية للإدارة المصرفية مع حال التحرر المالي وارتفاع الحاجز الجغرافي والقيود الحكومية وظهور الأساليب التكنولوجية في تقديم الخدمة المصرفية، والتي بحد ذاتها أصبحت بحاجة إلى تمويل كاف لإدخالها إلى البيئة المصرفية العراقية كما لا يخفي ما لذلك من أثر على القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتي ببقيتها قد لا تسمح للمصرف بالانظام إلى الأسواق العالمية التي تعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مطلبًا أساسياً لهذا الانظام مما قد يعيق الاستثمار الأجنبي لصعوبة فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفق الأسلوب الحالي وعدم إمكانية إجراء المقارنات اللازمة على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها.

كما أن ارتباط السياسة الاستثمارية للمصرف بتقديم خدمات مجانية للدولة أدى إلى ارتفاع في حجم المصاروفات وعدد الموظفين وانتقال عمل المصرف من النشاط الاستثماري الهدف إلى الربح إلى نشاط خدمي بعيد عن أسس وأساليب الاستثمار الحديث وحمله أعباء ديون خارجية وصلت إلى ٢٠ مليار دولار.

- عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنصورة من قبل المصرف ووجود اختلاف بين ما يتم إعداده من تقارير للإدارة وبين ما يتم إعداده للجهات الرقابية والنشر في الوقت الذي أصبحت فيه الشفافية مطلباً مهماً للاستثمار العالمي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن الداخلية إلى جانب التأثير الواضح على نجاح القرارات الاقتصادية.
- عدم فاعلية السياسات المتبعة من قبل المصرف سواء المرتبطة منها بالسياسات التوظيفية الداخلية أو الخارجية، وعلى اعتبار أن مصرف الرافدين كغيره من المصارف العاملة في العراق فهو تابع للبنك المركزي وملزم بتطبيق القوانين الموضوعة من قبله بما يتعلق بسياسات التوظيف الداخلية والسياسات السعرية والسياسات المرتبطة بإدارة الأرصدة النقدية بما لا يدع مجالاً لنمو السوق التنافسية في البيئة المصرفية العراقية.
- ويعرض الجدول الآتي مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري:

الجدول ٢

مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري

المؤشرات	النسبة	المتوسط المعياري	المتوسط الفعلي
صافي الربح/إجمالي الموجودات	%٩	%١	%١
الربحية	صافي الربح/إجمالي الودائع	%١١	%١
مخاطر	النقدية/إجمالي الودائع	%١٩-١٦	%٢٣
السيولة	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	%٥٥-٥٠	%٣٠
مخاطر	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	%٧	%٣
رأس المال			

واستناداً إلى ما تقدم ومن خلال ما تم عرضه في المحور الأول من هذا البحث نجد أن أشكال الخصخصة التي تناوب مصرف الرافدين بما ينسجم والبيئة السياسية والاقتصادية يمكن تحديدها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخصخصة الجزئية(خصوصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات الازمة بتطبيق المعايير المحاسبية

الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتمثل باستخدام أسلوب الشخصية الضمنية (شخصية الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفؤة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقاً لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه من محاور البحث الثلاثة توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

١. تعد نظرية الشخصية أكثر المفاهيم تماشيا مع إظهار دور المعلومات المقدمة من قبل كل من المحلل المحاسبي والمالي لأثرها في إعادة التوزيع من جهة وتحقيق الرقابة على نقل وظيفة الاقتصاد وتخفيف أعباء الحكومة من جهة أخرى.
٢. تعد دراسة الوضع المالي للمؤسسة عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في إنجاز برنامج الشخصية لما يترتب على ذلك من إظهار ل نقاط القوة والضعف لمحاولة إبعاد كل ما من شأنه أن يضعف أو يؤخر عملية التنفيذ.
٣. إن المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة أصبحت عبارة أكثر دقة اليوم منها بالأمس فالمحاسبة تخدم المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات في حين أن المجتمع بدوره يساعدها من خلال ما يقدمه لها من اطر اجتماعية واقتصادية وقانونية لإعادة تنظيم تطبيقاتها بالشكل الذي يجعلها أكثر نجاحاً وفائدة في إنجاز وظيفتها الإبلاغية.
٤. عدم إمكانية الاستغناء عن تجارب الدول الأخرى في الوصول الى دراسة قراراتها في ظل تطبيقاتها لبرامج الشخصية المعتمدة من قبلها بما يسهل من وضع خطة ناجحة للتنفيذ بعيداً عن الأخطاء التي وقعت بها تلك الدول.
٥. توجد مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية التي تسهل من توفير معلومات يمكن التحقق من صحتها لاعتمادها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ برنامج الشخصية.
٦. ضعف الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين لأسباب تتراوح بين انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتغيرة وتذبذب السيولة وعدم ملائمة رأس المال، فضلاً عن عدم شفافية التقارير المحاسبية والاعتماد على تطبيق قواعد وأسس محاسبية محلية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

ثانياً التوصيات

يمكن تحديد مجموعة من التوصيات وذلك وفقا لمجالات ثلاثة تتمثل في الاتي:

أ. مجال القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف

إن الاتجاه السائد في العراق نحو التحرر المالي ودخول الأسواق المالية العالمية يحتم على ادارة المصرف خاصة مع اتخاذ قرار بخصوصة المصرف الاهتمام بدراسة الأنظمة والقواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتركيز على مطلب هذه الأسواق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جدي والبدء بذلك وان كان بشكل تدريجي يتاسب ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية، ويسهل من هذه الخطوة اعتماد القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نظرا للتشابه الواضح بين تلك القواعد والمعايير المحاسبية الدولية واعتبار هذا التطبيق بمثابة خطوة تمهيدية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مرحلة لاحقة.

ب. مجال الاداء المالي للمصرف

ضرورة إعادة النظر في مدى كفاءة الاداء المالي للمصرف خاصة مع انتشار الاساليب التكنولوجية المتطرورة التي ينعكس اثرها ليس على الاساليب الادارية فحسب وإنما المحاسبية منها كذلك لما تتطالبه من تفاعل، بما يؤثر بالنتيجة على جودة الخدمة المصرفية المقدمة.

ت. مجال تنفيذ برنامج الخخصصة

عند الأخذ بنظر الاعتبار ما جاء في المجالين السابقين يوصى بتنفيذ برنامج الخخصصة لمصرف الرافدين على مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخخصصة الجزئية (خخصصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات الازمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبعداً بعد انتهاء المرحلة الأولى وتنتمل باستخدام أسلوب الخخصصة الضمنية (خخصصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفؤة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية، وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية

١. _____، "طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية"، ٢٠٠٣، على الموقع www.socpa.org.
٢. بشار ذنون محمد الشكري، "تحليل إيرادات الأنشطة المصرافية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين ١، ١٩٩٩.
٣. الضو النعيم احمد، "الشخصية من منظور تنميي"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١١، ١٩٩٥.
٤. ضياء حبيب الخيون، "المصارف العراقية تتهيأ لشخصية القطاع المالي"، جريدة الزمان، العدد ١٧٢٨، في ١١/٤/٢٠٠٤.
٥. عبد الرحيم الريح، "الأطر البيئية المطلوب توفرها للتحول إلى عملية الشخصية"، غرفة تجارة أبو ظبي، ٢٠٠٤، على الموقع www.islamonlin.net.
٦. علي حسين علي عبد اللطيف، "الشخصية مفاهيم ومحاذير"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١٥، سنة ٢، ١٩٩٥.
٧. فهيم صالح لوندي، "مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد ١٠٧، تموز-أب، ١٩٩٨.
٨. محمد شريف بشير، "الشخصية: اتجاهات ودروس مستفادة"، ٢٠٠١، على الموقع www.islamonlin.net.
٩. مركز البحوث المالية والمصرفية، "أرقى المصارف أداء"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد ٣، سنة ٧، سبتمبر، ١٩٩٩.
١٠. مركز البحوث المالية والمصرفية، "الشخصية نظرة عامة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، سنة ١٩٩٥.
١١. مركز البحوث المالية والمصرفية، "دور الشخصية في اقتصاد عالمي متغير"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، سنة ٥، سبتمبر، ١٩٩٥.
١٢. مركز البحوث المالية والمصرفية، "نحو نموذج جديد للأداء المالي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد ٣ ، سنة ٧، سبتمبر، ١٩٩٩.
١٣. مصطفى مهدي حسين، "الصيرفة الخاصة في الاقتصاد العراقي: الدور الجديد والاحتمالات المطروحة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد ١، ١٩٩٦.
١٤. نجوى عبدالله، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي لتنمية القطاع المالي العربي بعنوان "الشخصية وإعادة الهيكلة في البنوك المصرية"، كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الإمارات، ابريل ٢٠٠٣.
١٥. هشام احمد حسنو، "التحليل المالي لقواعد البنوك التجارية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية

1. Haluk Unal, Miguel Nararro,"The Technical Process of Bank Privatization in Mexico", Financial Institutions Center, July 1997.
2. John Nellis, "the World Bank Privatization and Reform in Transition Economies: Retrospective Analysis", World Bank EDI Development Studies, Washington, 2000.
3. Leslie Elliott Armijo, Prem Shankar Jha,"Privatization of Electricity and Banking Center State Relation in India &Brazil", Revista de Economia Politica, vol.17, no 3(67), 1997.

4. Paul Starr," The Meaning of Privatization", 1988, on www.questia.com
5. Rancor jelic and Others, "The Choice of Privatization Method and The Financial Performance of Newly Privatized Firms in Transition Economics, Journal of Business Finance & Accounting, 2003.
6. Ronald J .ive and Others, "Reforming Financial Systems: Policy Change and Privatization", 1991, on www.questia.com.
7. Sudeshna Ghosh Banerjee, Michael C.Munger,"Move to Markets. An Empirical Analysis of Privatization in Developing Countries", December 2002, on www.ssrn.com Papers id=362265.
8. William L. Megginson,"The Economics of Bank Privatization", on www.ssrn.com , January 21, 2004.

Financial and Accounting Analysis Cycle to Appraisal Financial Sector at Adopt Period of Privatization Programme Especially sight on Iraqi AL-Rafidain Bank

ABSTRACT

The main purpose of this research is to give a definition to privatization, and its most effective factors, and the environmental procedures that have provided to make it successful. Besides, it shows the role of these procedures in choosing the appropriate form of applying the privatization program as an overtur step for the accounting environment studies to execute this program upon Iraqi AL-Rafidain Bank. In addition, it shows the role of the data and information in which the accounting analyst and the financial analyst have presented to valuate its financial performance by using traditional and modern indications.

The problem has specified by the following question:

"Do the information presented by the financial and accounting analysis have an important role in determining the strong and weak points in the financial performance of Iraqi AL-Rafidain Bank, and which will make the circumstances easy for executing the suggestive privatization program to reconstruct the framework of the financial system of the bank by methods for the economic environment in Iraq?"

The traditional and modern demonstration reached the following results:

1. Because of devaluation in profit, vacillation in liquid and insufficient of capital bank there are depression in the bank financial performance.
2. There is depression of well managing the bank.
3. There is inadequacy in stating the financial statement published by the bank.
4. There is ineffectual in the internal and external employing techniques used by the bank.